البيانات المالية للبنك الأهلي اليمني عن السنه المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها

٣-٧ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك — بخلاف الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الإحتياطي — والأرصدة لدى البنوك وكذا أرصدة أذون الخزانة المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والتي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ إصدارها .

٣-٨ الممتلكات والمعدات والإهلاك

أ - الإعتراف والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض في قيمة تلك الممتلكات — إذا وجد — (الأراضي والمباني تقاس بالقيمة العادلة) .

تشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل . كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إنشائها ذاتياً تكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لفك الأصل وإعادة ترميم الموقع . والبرمجيات التي يتم شراؤها باعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات .

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار إفتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات .

يتم إستبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية متوقع تحققها من إستمرار إستخدام هذا الأصل ، وفي العام الذي تم فيه إستبعاد الأصل ، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الإستبعاد (الفرق بين صافي قيمة الإستبعاد المتحقق من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل) ببيان الدخل الشامل ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى . إذا تم إستبعاد أي أصل معاد تقييمه فإن ما يخص الأصل من فائض إعادة التقييم يتم ترحيله إلى الأرباح المرحلة .

ب - التكاليف اللاحقة

تتم رسملة التكاليف المتعلقة بإستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل ، وتتم رسملة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدى هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الإقتصادية المستقبلية لهذه الأصول ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة ، ويتم إستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد . التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في بيان الدخل الشامل عند إستحقاقها .

ج - الإهلاك

يحسب الإهلاك بناءً على تكلفة الأصل ناقصاً قيمتة التخريدية — إن وجدت — .

يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل .

ويتم إهلاك هذه الممتلكات — فيما عدا الأراضي — بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على بيان الدخل الشامل وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها .

وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الممتلكات لأغراض إحتساب الإهلاك :

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني	٥٠ سنة
تحسينات مباني	مدة عقد الإيجار أو العمر المتوقع أيهما أقل
أثاث وتركيبات وخزائن	١٠ سنوات — ٥٠ سنة
سيارات	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها	٥ سنوات

ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة البنك في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدرة كخردة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر لتلك الممتلكات (إن وجدت) .

وقد قام البنك بإعادة تقييم الممتلكات والمعدات كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ بمعرفة مقيم خارجي ومستقل وتم إدراج الفائض الناتج عن إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية ببند إحتياطي فائض تقييم العقارات (إيضاح رقم ٢١-د) .

٣-٩ إنخفاض قيمة الأصول غير المالية

يقوم البنك بإجراء إعادة دراسة وفحص للأرصدة الدفترية للأصول غير المالية — حسب أهميتها النسبية — في تاريخ البيانات المالية من أجل تحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإنخفاض في قيمة تلك الأصول .

وإذا ما وجد مثل هذا المؤشر فيتم تقدير القيمة الإستردادية للأصل .

يتم التسجيل والإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المدرة للنقد قيمته الإستردادية المقدرة .

القيمة الإستردادية للأصل أو الوحدة المدرة للنقد هي القيمة الإستخدامية أو القيمة العادلة ، مطروحاً منها تكاليف البيع ، أيهما أكبر . ولأغراض تقييم القيمة الإستخدامية للأصل أو الوحدة المدرة للنقد يتم خصم التدفقات المستقبلية المتوقعة لإحتساب القيمة الحالية بإستخدام معدل الخصم قبل الضرائب والذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود بالإضافة إلى المخاطر المحددة لتلك الأصول بذاتها ، ولإغراض إختبار الإنخفاض في القيمة يتم تجميع الأصول ، والتي لا يمكن إجراء الإختبار بمفردها ، في أصغر مجموعات مدرة للتدفقات النقدية من الإستخدام المستمر ، والتي يمكن إعتبارها مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية المتولدة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول (الوحدات المدرة للنقد) .

لا تولد أصول البنك تدفقات نقدية داخلة منفصلة ويتم إستخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد ، حيث يتم توزيعها على الوحدات المنتجة للنقد على أساس معقول وثابت ، ويتم إختبار إنخفاض القيمة كجزء من إختبار الإنخفاض لتلك الوحدة المنتجة للنقد والتي خصص إليها ذلك الأصل.

يتم الإعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل . يتم الأعتراف بخسائر الإنخفاض للوحدات المنتجة للنقد بتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على هذه الوحدة أولاً وبعد ذلك يتم تخفيض القيم الدفترية للأصول الأخرى المكونة للوحدة المنتجة للنقد على أساس نسبي .

لا يتم رد خسارة الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة ، وفيما يتعلق بالأصول الأخرى يتم تقييم خسائر الإنخفاض في القيمة المرحلة ، المعترف بها سابقاً ، عند تاريخ إعداد البيانات المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر عن نقص أو تلاشي في تلك الخسائر . ويتم رد خسائر الإنخفاض في القيمة في حالة حدوث تغيرات في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية . ويتم رد خسائر الإنخفاض في القيمة بما لا يتجاوز القيمة الدفترية للأصول ، المتمثلة بالصافي بعد الإهلاك أو الإستهلاك ، إذا لم يتم الإعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة وتسجيلها في بادئ الأمر .

٣-١٠ مخصصات أخرى

يتم تكوين مخصص للإلتزامات الحالية سواء كانت قانونية أو تعاقدية كنتيجة لأحداث تمت في الماضي والتي من المرجح حدوث تدفقات نقدية خارجة لتسوية هذه الإلتزامات وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية المعدة من قبل البنك لتقدير مبلغ الإلتزامات .

٣-١١ عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر . وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية . إن جميع العقود التي أبرمها البنك هي عقود إيجار تشغيلي . تُحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار .

٣-١٢ الضرائب

- تحسب الضرائب المستحقة على البنك طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات الضريبية السارية في الجمهورية اليمنية .
- نظرا لطبيعة المحاسبة الضريبية في الجمهورية اليمنية فإن تطبيق ما ورد بشأن الضرائب المؤجلة بمعيار المحاسبة الدولي عن الضرائب على الدخل لا ينشأ عنه عادة إلتزامات ضريبية مؤجلة . وفي حالة نشأة أصول ضريبية مؤجلة عن تطبيق المعيار فإن هذه الأصول لا تدرج إلا عندما تكون هناك مؤشرات كافية أن هذه الأصول سيتم تحقيقها في المستقبل المنظور .

٣-١٣ الزكاة المستحقة على حقوق الملكية

يقوم البنك بتوريد الزكاة المستحقة على حقوق الملكية إلى الجهة الحكومية المختصة والتي تقرر توزيعها طبقاً لمصارفها الشرعية .

٣-١٤ مكافأة نهاية الخدمة

- يدفع موظفو البنك حصتهم لقاء الضمان الإجتماعي بحسب القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١ بشأن التأمينات والمعاشات ويتم سداد الإشتراكات للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات قبل اليوم العاشر من الشهر التالي . تحمل مساهمة البنك في بيان الدخل الشامل الموحد .
- تطبق أحكام قانون التأمينات والمعاشات على موظفي البنك فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة .

٣-١٥ توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم إعتمادها بمعرفة المساهمين . يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي في إيضاح مستقل .

ووفقاً لأحكام قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١ يتم توزيع الأرباح السنوية بعد تأدية الضرائب كما يلي :

١٥ % للإحتياطي القانوني
١٥ % للإحتياطي العام
٦٥ % حصة الحكومة من فائض الأرباح
٢ % حوافز للعاملين
٣ % لدعم المنشآت الإجتماعية والثقافية للعاملين

٣-١٦ العائد على الأسهم

يُحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الأرباح (الخسائر) العائدة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على عدد الأسهم أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام .

٣-١٧ أرقام المقارنة

يتم إدراج كافة المبالغ مع أرقام المقارنة فيما عدا ما تسمح به المعايير أو التفسيرات المحاسبية .

٤ - المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

لم يتم تطبيق المعايير الجديدة التالية والتعديلات التي تمت عليها والصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ كونها غير سارية التطبيق كما في تاريخ إعداد البيانات المالية :

- معيار المحاسبة الدولي رقم "١" (معدل) — عرض بنود بيان الدخل الشامل . يتطلب التعديل بأن تقوم المنشأة بعرض بنود بيان الدخل الشامل القابلة لإعادة التصنيف إلى بيان الدخل بشكل مستقل وذلك عند تحقق شروط معينة تؤدي إلى عدم قابليتها لإعادة التصنيف إلى بيان الدخل . يصبح هذا التعديل ساري المفعول للبيانات المالية السنوية إعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٢ مع إمكانية تطبيقه في وقت مبكر .
- معيار المحاسبة الدولي رقم "٢٨" (٢٠١١) — الإستثمار في شركة زميلة أو مشاريع مشتركة . تم تعديل المعيار ليتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "٥" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المطبق على الإستثمارات أو جزء منها أو المشاريع المشتركة التي ينطبق عليها شروط التصنيف كمحتفظ بها للبيع . وكذلك عند توقف التأثير الهام أو السيطرة المشتركة ، حتى لو أصبح الإستثمار في الشركة الزميلة إستثمار في مشروع مشترك أو العكس ، لا تقوم المنشأة بإعادة قياس الحصة المستبقاه . يصبح هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية السنوية إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣ مع الحاجة إلى تعديل بيانات المقارنة .
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "٩" الأدوات المالية : التصنيف والقياس والذي صدر كأول معيار ناتج عن مشروع إستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم "٣٩" . ويُسهّل هذا المعيار نماذج القياس من خلال تصنيف الأصول المالية إلى تصنيفين رئيسيين هما التكلفة المطفأة والقيمة العادلة .

إن أساس التصنيف معتمد على نموذج عمل المنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية ، يصبح هذا المعيار ساري المفعول للبيانات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠١٥ .

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "١٠" — البيانات المالية الموحدة .
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "١١" — الترتيبات المشتركة .
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "١٢" — الإفصاح عن العلاقة مع المنشآت الأخرى .
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "١٣" — قياس القيمة العادلة .

تصبح المعايير المذكورة أعلاه سارية المفعول للبيانات المالية السنوية التي تبدأ إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣ ، ويقوم البنك حالياً بتقييم أثر هذه المعايير على الفترات المالية المقبلة .

٥ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

٥-١ الأدوات المالية

أ - تتمثل الأدوات المالية للبنك في الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والقروض والسلفيات للعملاء وأصول مالية أخرى ، وتتضمن الإلتزامات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك وإلتزامات مالية أخرى ، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند التزامات عرضية وارتباطات .

ويتضمن إيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

ب - القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة بالسعر المعلن عند إقفال العمل بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية (Bid Price) . وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأصول المالية ، يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير ، أو يتم إدراجها بالتكلفة عندما لا يتوفر لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لقيمتها العادلة .

وطبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم الأصول والإلتزامات المالية للبنك والواردة بالإيضاحات المتممة للبيانات المالية فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافا جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية .

ويوضح الجدول التالي مقارنة بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية بالبنك والمدرجة بالبيانات المالية . لا يحتوي الجدول على القيمة العادلة للأصول والإلتزامات غير المالية .

	٢٠١٢		٢٠١١	
الأصول المالية	صافي القيمة الدفترية ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني	صافي القيمة الدفترية ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٩ ٥٠٨ ٤٧٧	٩ ٥٠٨ ٤٧٧	٧ ٨١١ ١٧٤	٧ ٨١١ ١٧٤
أرصدة لدى البنوك	٢٧ ٨٩٦ ٣١١	٢٧ ٨٩٦ ٣١١	٢٣ ٠٦٨ ٠٩١	٢٣ ٠٦٨ ٠٩١
أذون خزانة — محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق	٧٦ ٨٣٥ ٢٧٤	٧٦ ٨٣٥ ٢٧٤	٦٣ ٨٤٤ ٥٩٣	٦٣ ٨٤٤ ٥٩٣
قروض وسلفيات (بالصافي)	٨ ٨٥٣ ٢٥٦	٨ ٨٥٣ ٢٥٦	٦ ٢٥٢ ٧١٥	٦ ٢٥٢ ٧١٥
إستثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	٣٠٦ ٥٧٧	٣٠٦ ٥٧٧	٣٣٣ ٧٥٦	٣٣٣ ٧٥٦
الإلتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	٤٣١ ١٩٦	٤٣١ ١٩٦	٤٢٣ ٣٦٠	٤٢٣ ٣٦٠
ودائع العملاء	١٠٦ ٣٠١ ٥٦٠	١٠٦ ٣٠١ ٥٦٠	٨٦ ٢٧٤ ٩٢٥	٨٦ ٢٧٤ ٩٢٥

ج - تدرج القيمة العادلة

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة بإستخدام التدرج التالي للقيمة العادلة والذي يعكس مدى أهمية المدخلات المستخدمة في هذا القياس :

- المستوى الأول للقيمة العادلة ويمثل الأسعار المتداولة (غير المعدلة) لأصول مماثلة في أسواق فعالة .
- المستوى الثاني للقيمة العادلة يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم إشتقاقها من الأسعار) .
- المستوى الثالث للقيمة العادلة ويمثل الأصول غير المرتبطة ببيانات السوق .

وتشمل القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مبلغ /٣٠٦ ٥٧٧/ ألف ريال يمني كمستوى ثالث من تدرج القيمة العادلة (مبلغ /٣٣٣ ٧٥٦/ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١) ولا توجد إستثمارات تندرج تحت المستوى الأول والثاني لإفصاحات القيمة العادلة .

د - الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الأصول والإلتزامات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة .

٥-٢ إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

- إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية (المتأصلة) المتعلقة بأنشطة وعمليات البنك المختلفة من خلال إجراءات مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها بالإضافة لأساليب الرقابة الأخرى لتبقى في إطار الحدود المسموح بها . وتعتبر عملية إدارة المخاطر من العمليات ذات الأهمية لضمان استمرارية تحقيق البنك للأرباح . ويتحمل كل فرد بالبنك المخاطر الواقعة في إطار مسئولياته لإستمرارية ربحية البنك .

- عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك هو المسئول عن تحديد ومراقبة المخاطر ، وبالإضافة لذلك توجد عدة جهات أخرى مسئولة عن إدارة مخاطر البنك .

- قياس المخاطر

يتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر ، وتعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة ، حيث يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للبنك وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها . ويتعرض البنك لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخطر السوق (مخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية) وكذا مخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى .

أ - خطر الإئتمان

تعتبر القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء والبنوك وكذا أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والإستثمارات المالية والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق .

وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ بشأن إدارة مخاطر الإئتمان .. فإن البنك يلتزم بحد أدنى من المعايير وذلك لإمكان تحقيق إدارة أفضل لمخاطره الإئتمانية ، وبالإضافة للمعايير المذكورة بالمنشور أعلاه يقوم البنك بالعديد من الإجراءات لتخفيض مخاطر الإئتمان وتتمثل أهم الإجراءات فيما يلي :

- إعداد الدراسات الإئتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم ، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك .
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك .
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة .
- توزيع محفظة القروض والسلفيات والأرصدة لدى البنوك على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر .

والجدول التالي يوضح الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لمكونات المركز المالي ويظهر الحد الأقصى للمخاطر بالإجمالي دون الأخذ في الإعتبار العوامل المخففة من تأثير المخاطر باستخدام إتفاقيات الضمانات (قبل خصم أي ضمانات) :

البيان	٢٠١٢ ألف ريال يمني	٢٠١١ ألف ريال يمني
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني (لا تتضمن النقدية بالصندوق)	٧ ٨٤١ ٠٨٣	٦ ٤٣٨ ٥٥٠
أرصدة لدى البنوك	٢٧ ٨٩٦ ٣١١	٢٣ ٠٦٨ ٠٩١
أذون خزانة — محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق	٧٦ ٨٣٥ ٢٧٤	٦٣ ٨٤٤ ٥٩٣
قروض وسلفيات (بالصافي)	٨ ٨٥٣ ٢٥٦	٦ ٢٥٢ ٧١٥
إستثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	٣٠٦ ٥٧٧	٣٣٣ ٧٥٦
أرصدة مدينة وأصول أخرى (لا تتضمن مصروفات مدفوعة مقدماً) (بالصافي)	٩٩٨ ٢٣٠	٤١٠ ٦٥٤
	١٢٢ ٧٣٠ ٧٣١	١٠٠ ٣٤٨ ٣٥٩
إلتزامات عرضية وإرتباطات	٢٧ ٥٠٧ ٤٥٧	١٩ ٦٣٤ ٣٨٠
إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان	١٥٠ ٢٣٨ ١٨٨	١١٩ ٩٨٢ ٧٣٩

وفيما يلي تحليل للأصول المالية والإلتزامات العرضية والإرتباطات حسب القطاع قبل وبعد طرح أية ضمانات (تركز الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان حسب القطاع) :